

اجتهادات حدود المناورة

أشعلت العقوبات الغربية معركة تصدير الوقود الأحفوري الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي. تبحث هذه الدول عن بدائل لما تستورده من روسيا، التي فتحت جبهة جديدة عبر المطالبة بسداد ثمن صادراتها بالروبل. يتحرك كل من الطرفين لتعزيز موقفه في معركة صعبة تبدو الخيارات فيها محدودة. فإذا أخذ الغاز مثلاً، تواجه أوروبا أزمة هائلة بشأن توفير الوقود حال الوقف الفوري لتصدير الغاز الذي بلغت وارداتها الروسية منه 155 مليار متر مكعب عام 2021 حسب وكالة الطاقة الدولية. كما تواجه روسيا أزمة اقتصادية ومالية أشد وأخطر حال وقف تصدير الغاز اليوم. ولهذا، يضطر كل منهما لأن يناور بمقدار ما يستطيع. لكن للمناورة حدوداً على الجانبين. تحتاج أوروبا إلى نحو ثلاث سنوات لكي تتمكن من تعويض

الوقود الروسى، من خلال تنويع الموردين وتطوير الطاقات البديلة وتعزيز قدراتها فى مجال تخزين الغاز المُسال، إلى جانب إجراءاتٍ عاجلةٍ بُدئ فى اتخاذها لتحسين إدارة سوق الكهرباء فى الاتحاد، وتخفيف أثر ارتفاع أسعار الطاقة على المستهلكين. وتهدفُ الخطةُ التى اتُفق عليها فى قمة فرساي 25 مارس الماضى إلى خفض الاعتماد تدريجيًا على الوقود الروسى، وهو ما شُرِعَ فى تنفيذه. وتحتاجُ روسيا إلى فترةٍ مماثلةٍ لزيادة صادراتها من الغاز إلى الصين حتى يتم مَدْ الجزء الثالث من خط أنابيب (قوة سيبيريا) الذى يربطُ بين حقول شرق سيبيريا والصين. والمتوقعُ أن يعملَ هذا الخطُ بكامل طاقته فى حدود عام 2025. ولكن فى هذه الحالة لن يكفى الغاز الإضافى الذى سَيُنقَلُ من روسيا للصين، وقد يصلُ إلى نحو 35 مليار متر مكعب سنويًا بخلاف الكميات الحالية، لتعويض صادرات الغاز إلى أوروبا، لأن الفجوة كبيرةٌ بين الكميات الإضافية التى سَتُصَدَّرُ إلى الصين، وواردات أوروبا الحالية. ولهذا يتعينُ على

روسيا أن تبحث عن مستوردين آخرين، مثلما تسعى أوروبا إلى الاتفاق مع مُوردين جدد. حدودُ المناورة، إذن، ليست واسعةً بالنسبة إلى كل من الطرفين، الأمر الذي يتطلبُ منهما التعقل في إدارة هذه المعركة بصفةٍ خاصة . فإذا غاب العقلُ، ستكونُ الغلبةُ لمن يستطيعُ الصمود.